باب الزراعة

كيف يحفظ سعر القطن

القطن اساس ثروة القطر المصري ومصدر ما يرى فيهِ من اسباب ارقي المادي والادبي ولولاهُ ما استطاع هذا القطر ان يقوم بمعيشة اربعة عشر مليوناً من النفوس وقد صار الكلام في ذلك من قبيل تحصيل الحاصل

وقد وعدت الوزارة الحاضرة وعداً صريحاً بلسان وزير الزراعة في بداءة الموسم انها تدخل سوق القطن مشترية اذا خافت من هبوط اسعارهِ عما كانت حينئذٍ وكانت تزيد على السعر الحاضر عشرة ريالات في القنطار . ولكنها لم تفعل فاقتنع حزب النزول اي عملاء مشتري القطن في اوربا واميركا انها غير منجزة وعدها وضغطوا على السوق باساليبهم المعروفة حتى هبط سعر القطن الى ما وصل اليهِ الآن ثم دخلت الحكومة في السوق مشترية ولكن دخول المتردد الخائف فزادت جرأة حزب النزول وأُسقط في يد اصحاب القطن فباع المحتاجون منهم قطنهم باي سعر اتفق ولا تزال الحال على اسوإ ما كانت لان دخول الحكومة لم يكن فعّالاً

واطلعنا في اوائل نوفمبر على مقالة انكليزية في مجلة اميركية لرجل اميركي كبير اقتطفنا منها بعض ما يختص باهل الزراعة وما يجب على الحكومة اذا خيف من هبوط سعر الحاصلات الزراعيـة ونشرناهُ في المقطم الصادر في ٣ نوفمبر وقد اعدنا نشرهُ هنا ليكون حجة على الذين يلحون الحكومة لكي لا تدخل في سوق القطن دخولاً فعالاً بدعوى ان ذلك مناقض لمبادئ علم الاقتصاد . وهذا نص ما نشرناهُ في المقطم

الاميركي المشار اليهِ ههنا هو المستر فرنك لودن الذي كان حاكماً لولاية الينويز من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٠ وكان عضواً في مجلس الامة الاميركي ومرشحاً لرآسة الجمهورية الاميركية عن الحزب الجمهوري سنة ١٩٢٠ وهو من اخبر الناس بالامور الزراعية . وقد نشر الآن مقالة في مجلة « عمل العالم » الاميركية World's Work موضوعها « ماذا يجب ان نفعل لاجل الفلاح » . والمجلة لبيت بايج الذي كان منهُ سفير في بريطانيا مدة

الحرب صديق حميم للرئيس ولسن . وهي من اهم المجلات الاميركية

وفي هذه المقالة حقيقتان جوهريتان الاولى ان الفلاحين يكسبون اذا جاءت المحصولات صغيرة ويخسرون اذا جاءت كبيرة لان صغر الموسم يرفع سعره كثيراً وكبر الموسم يخفض سعره كثيراً حتى لا يفي ثمنهُ بنفقات زراعته

والحقيقة الثانية انهُ اذا كان الموسم كبيراً وجب على الحكومة ان تبادر وتتحكم في كيفية تصريفه كما فعلت حكومة برازيل في تصريف البن والحكومة الانكليزية في تصريف الكاوتشوك . واذ قد تمهد ذلك نعود الى تلخيص ما كتبهُ المستر لودن في هذا الموضوع لان فيهِ عبرة لرجال حكومتنا وجمهور من كتابنا اضاعوا على البلاد ملايين من الجنيهات بتهاملهم وفلسفتهم وتمسكهم بالقول المبتذل « العرض والطلب »

فالحقيقة الاولى هي ان الفلاحين يكسبون اذا جاءت المحصولات صغيرة ويخسرون اذا جاءت كبيرة . قال الكاتب « لقد اثبت الاستاذان رتشرد اي وادورد مورهوس في كتابهما « مبادئ علم الاقتصاد » الذي طبع حديثاً انهُ « اذا حسنت احوال الجو والزراعة فقد تأتي المواسم كبيرة فتكثر الجرائد من التفاؤل بزيادة ربح البلاد عموماً والفلاح خصوصاً . الاَّ ان المواسم الكبيرة تكون نتيجتها في الغالب هبوط الاسعار هبوطاً نتيجتهُ الخراب مدفي الصيف الذي قبل الصيف الاخير حدث قيظ في الولايات الجنوبية الشرقية اضر بزراعة القطن فقدرت الحكومة حينئذٍ محصولهُ ١٢٤٠٠٠٠٠ بالة . ثم وقع المطر فانتعش القطن وعدَّلت الحكومة تقديرها حينئذٍ وجعلتهُ ١٣٠٠٠٠٠٠ بالة اي زاد المحصول ٥ في المائة حسب تقديرها والحال هبطت الاسعار ٢٠ في المائة فبلغت خسارة زارعي القطن بهذه الزيادة في الموسم ٣٠٠٠٠٠٠٠ (ثلثمائة مليون ريال اي ستين مليون جنيه)

« ومنذ سنتين زاد محصول الذرة عن المعتاد فهبطت اسعارهُ جداً حتى صار الناس يحرقونهُ بدل الفحم الحجري لانهم وجدوهُ ارخص من الفحم . وفي السنة الماضية كان محصول الذرة قليلاً ومنحطاً في نوعهِ لشدة برد الصيف فقدرت الحكومة انهُ ينقص ٢٠ في المائة عن المحصول الكبير الذي كان في السنة التي قبلها ولكن زاد ثمنهُ على ثمن المحصول الكبير ٣٥٠ مليون ريال (٦١ مليون جنيه) حسب احصاء الحكومة. الاَّ ان برد الصيف زاد نبات المراعي خصباً فزاد لبن البقر عن المعتاد فرخص ثمنهُ ونقص عن ثمن لبن السنة

السابقة ملايين كثيرة من الريالات مع ان البن على زيادته لم يكن ليكفي سكان الولايات المتحدة »

ولم يشر الكاتب على فلاحي الولايات المتحدة ان يضيقوا زمام الزراعة ليقل المحصول وترتفع اسعاره معللاً ذلك بان ثمو زراعتهم متوقف على المطر وهو غير قياسي كماري ماء النيل فقد ينقل المطر عن الحاجة او يزيد على الحاجة فيقل المحصول جداً او يتلف . ولا ناط رفع الاسعار بالفلاحين انفسهم لان الفلاحين في اميركا لم ينتظموا حتى الآن انتظاماً يجعلهم يتحدون كلهم على حفظ الاسعار من الهبوط بتقليل العرض من محصولاتهم كما يفعل فلاحو الدنمارك واذا اتفق فريق منهم وحفظ محصوله ولم يعرضهُ للبيع فارتفعت الاسعار بسبب ذلك فان الفريق الآخر يبيع محصوله حينئذٍ مستفيداً من ارتفاع الاسعار على حساب الفريق الاول فتكتفي السوق و يقع الضرر على الفريق الاول . ولكنهُ اوجب على الحكومة الاميركية ان تقتدي بحكومة البرازيل في حفظها سعر البن من الهبوط و بالحكومة الانكليزية في حفظها سعر الكاوتشوك من الهبوط قال ما ترجمتهُ

« ان أمماً اخرى وقعت في مشكل مثل هذا وهو زيادة الحاصلات فاهتمت بحله منذ بضع سنوات وقع زارعو البن في البرازيل في ورطة شديدة فان تناظرهم في عرض محصولهم كاد يوقعهم في الافلاس فرأت الامة انهُ لا ينجيها من هذه الورطة الاَّ اذا تحكمت في بيع ما يباع لتصديره بحصر هذا البيع في مكان واحد وتوحيد الاسعار ففعلت ذلك وانتظم سعر البن في المكونة وصار منهُ ربح كاف للذين يزرعونهُ »

ونحن علمنا عن ثقة ان حكومة البرازيل تربح في السنة التي تتحكم فيها بالاسعار نحو عشرة ملايين جنيه فوق ما يربحهُ شعبها

« ومنذ سنوات كاد زارعو شجر الكاوتشوك في مستعمرات بريطانيا الشرقية يشهرون افلاسهم لهبوط سعر الكاوتشوك فتمكنوا من اقناع الحكومة الانكليزية لتهتم بما اصابهم فاستخدمت وزارة المستعمرات ما سمي باسلوب ستفنصن وطرقهُ مختلفة ونتيجتها واحدة وهي ان لا يعرض من الكاوتشوك في اسواق المكونة الاَّ المقدار الذي تحتاج اليهِ تلك الاسواق . وكل واحد يعلم الآن نتيجة ذلك وهي ارتفاع سعر الكاوتشوك كثيراً وقد صارت تلك المستعمرات البعيدة بذلك من اغنى اقسام الامبراطورية البريطانية »

وقد رأينا اقتباساً لما في اللغة الانكليزية ان نشر فقرتي الكاتب الاخيرتين بنصهما الانكليزي ايضاً

Other nations have had the problem of a surplus of natural products and have set about trying to solve it. A few years ago the coffee growers of Brazil were in dire distress. Unrestricted competition among them threatened to bring bankruptcy. The nation saw that only by centralized selling for export could they hope to adjust the supply to the world demand. To effect this, they adopted a somewhat intricate plan called valorization, which has been in operation for a number of years. That it has resulted in stabilizing the coffee markets of the world, with a living price to the producer, every one knows.

A few years ago the rubber planters in the eastern colonies of Great Britain were well-nigh bankrupt because of the low prices they were receiving for their rubber. They succeeded in interesting the British Government in their troubles. The Colonial Office of that government worked out what was known as the Stevenson plan. Under that plan, though different means were adopted, the aim was the same, namely, to adjust the supply of rubber in the markets of the world to the actual demands of commerce. All the world knows the result. The price of raw rubber has greatly increased and these far off colonies are among the most prosperous portions of the British Empire.

وخلاصة ما تقدم انهُ يجب على الحكومة المصرية اولاً ان تحدد زمام زراعة القطن من سنة الى اخرى وهو ما لا تستطيع اميركا فعلهُ لان موسمها تحت رحمة المطر ولا يمكن التحكم بالمطر . وثانياً ان تفعل حسب اشارة الكاتب فتقتدي بحكومة برازيل والحكومة البريطانية لحفظ سعر القطن من الهبوط وحتى لا يعرض منهُ للبيع الاَّ ما تحتاج الاسواق اليهِ

و نزيد على ذلك الآن انهُ يحسن بالحكومة ان تفعل امراً ثالثاً وهو ان تتفق مع كبار الملاك الذين يزرعون القطن في مساحات واسعة على ان يحفظوا جانباً كبيراً من قطنهم الى الموسم المقبل ولو اضطرت ان تسلفهم عليهِ ما يحتاجون اليهِ من النقود . وحيث ان الموسم الحالي يقدر بنحو ثمانية ملايين قنطار والسوق لا تحتاج الى اكثر من ستة ملايين قنطار فيجب ان يحفظ من الموسم الحالي مليونا قنطار واذا فعلت مصر ذلك فالستة الملايين قنطار اذا لم يُعرَض غيرها يكون ثمنها اكثر من ثمن الملايين الثمانية اذا بيعت كلها . ثم ان الحكومة قررت ان تكون المساحة التي تزرع قطناً في الموسم المقبل ثلث الاطيان التي تصلح لزرع القطن لا نصفها اي مليون و٣٠٠ الف فدان فيبلغ محصولها نحو خمسة

ملايين قنطار يباع منها اربعة ملايين مع المليونين الباقيين من الموسم الحالي والمليون الباقي يترك الى السنة الثانية التي ينتظر ان يكون زمام الزراعة فيها الثلث لا النصف فيصير العرض قدر الطلب اي ستة ملايين قنطار فقط و ينتظر حينئذٍ ان يكون ثمنها اكثر من ثمن ثمانية ملايين الاَّ اذا زادت مقطوعية القطن المصري عمَّا هي الآن زيادة تبيح العود الى زرع نصف الاطيان قطنًا او الى زرع اكثر من الثلث . وعلى كل حال يجب على الحكومة المصرية ان تقتدي بحكومة البرازيل في حفظ سعر البن و بحكومة الكلمبيا في حفظ سعر الكاوتشوك

بنك مصر والدفاع عن القطن

في المقطم الذي صدر في ١٨ نوفمبر خبر قصير ملأ عشرين سطراً فقط ولكنهُ من اهم الاخبار لهذا القطر ونحن نكررهُ حتى يطلع عليهِ مَن لم ينتبه لهُ قبلاً وهو : —

« تمسكت فروع بنك مصر في مديريتي الغربية والدقهلية بعدم بيع الاقطان المخزونة في شونها لما تدهورت السوق فشجع عملها المشكور عملاء البنوك الاجنبية على مطالبتها بمعاملتهم كما يعامل بنك مصر زبائنهُ العديدين وقد سمعت كبار تجار القطن من اجانب ووطنيين يشكرون سعادة المالي الكبير محمد طلعت بك حرب على هذه الشجاعة الاقتصادية التي اضطرت البنوك الاجنبية الى مجاراته فيها احتفاظًا بعملائها ومجاملة لهم وقد ارسل كبار الزراع وفي مقدمتهم سعادة البدراوي باشا عاشور في الغربية أقطانهم الى شون بنك مصر واخذت ادارة « وابور تجارة وحلاجة الاقطان » في المحلة الكبرى التابعة لبنك مصر في حلج ٢٥ الف قنطار للبدراوي باشا لتخزن في شون البنك في الاسكندرية ويقال ان حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون باشا سيحلج قطن سبعة بلاد تابعة لتفتيش دميره على يد بنك مصر وبمثل هذا وسواهُ يقل العرض قلة قد ترفع الاسعار و يكون بنك مصر قد خدم الامة بدفاعهِ عن اسعار القطن »

هذا العمل الذي عملهُ بنك مصر سيكون نواة خطة مالية وطنية تنجي القطر المصري من الافلاس وتحفظ سعر قطنهِ بعد ما عجزت عن حفظهِ الحكومة مع لديها من اموال القطر . فاذا بنى بنك مصر معملاً لحلج القطن في كل مديرية او قرب كل محطة كبيرة من محطات سكك الحديد واضاف اليها شونًا واسعة يخزن فيها القطن الذي يراد حفظهُ

فانهُ يخدم القطر المصري اكبر خدمة ممكنة و يخدم نفسهُ ايضاً اذ يصير معتمد اكثر اصحاب المصالح المالية في هذا القطر

وقد اعترض البعض في مقطم ٢٠ نوفمبر على تحديد زرع القطن بناء على ان هذا التحديد يشجع انكلترا على توسيع زراعة القطن في ممالكها الواسعة . اما انكلترا فانها جارية في هذا العمل غير مدفوعة اليهِ بغلاء القطن المصري ولا بغلاء القطن عموماً بل بخوفها من ان معامل الولايات المتحدة تستنفد كل قطنها فلا يبقى هناك قطن تستوردهُ انكلترا لمعاملها. ولا دخل لغلاء القطن في ذلك كما ثبت لنا من البحث مع كبار الغزالين في منشستر ولاسيما لان الذين يغزلون القطن ويسجونهُ يزيد ربحهم بزيادة غلاء القطن والاهتمام بترخيص القطن المصري مبنيهُ الاكبر جشع التجار الذين يشترون قطننا و يبيعونهُ لاصحاب المعامل فانهم يشترونه رخيصاً و يبيعونهُ غالياً. واذا فرضنا ان الامبراطورية البريطانية اكتشفت في ممالكها الواسعة ارضاً تصلح لزرع السكلاريدس او ما يماثلهُ فانها لا تستطيع ان تخلق عمالاً مثل الفلاح المصري مهارة ورضاء باجرة لا تزيد على عشر اجرة العامل الانكليزي حتى يتيسر لها ان تنتج قطناً ارخص من القطن المصري وتكون الارض التي تزرع هذا القطن سهلة المواصلات قريبة من البحر حتى لا تزيد اجرة نقلهِ الى انكلترا على اجرة نقل القطن من مصر اليها وتكون تجارتها واسعة حتى تأتي البواخر اليها مشحونة بضاعة وتعود منها مشحونة قطناً كما يحدث في القطن المصري

وهب ان ذلك كلهُ كان في حيز الامكان ووقع فعلاً فلا يحتمل ان يقع قبل بضع سنوات فاذا وقع ورخص بهِ ثمن القطن فلا يتعذر علينا حينئذٍ ان نزرع نصف اطياننا قطناً حتى يصير محصولنا عشرة ملايين قنطار وتقبل حينئذٍ ترخيص السعر وقد تزيد ترخيصهُ حتى تقع الشركات التي تنافسنا في الافلاس

الغابات في القطر المصري

واقتراح على وزارة الزراعة

شكا احد وجهاء العاصمة من ان وزارة الزراعة قلعت من اراضيهِ اشجاراً كثيرة والاشجار لازمة لهُ ولغيرهِ لان بعض الادوات الزراعية لا تعمل الاَّ من الخشب . وهو محق في شكواهُ ووزارة الزراعة محقة في اقتلاعها هذه الاشجار لانها ضربت بنوع من الحشرات و يخشى ان تنتقل منها الى اشجار الفاكهة فتتلفها . و يمكن التوفيق بين الاثنين

بان تعنى مصلحة البساتين او الغابات في وزارة الزراعة بتربية الاشجار التي لا تتسلط عليها تلك الحشرات وتفرسها على نفقتها في الاماكن التي تقتلع منها الاشجار المعرضة لتلك الحشرات. والذي نراه ان البسط غير معرض لهذه الحشرات وهو من اقدم اشجار القطر المصري وخشبهُ من اجود انواع الخشب لعمل الادوات الزراعية . ولا نرى من الحكومة اقل تنشيط لانتشار زراعته في القطر . وهو من الاشجار التي تنمو في كل مكان حتى في الصحاري الرملية واذا زرع على جوانب الاطيان الزراعية كان ضررهُ بالزراعة قليلاً لعدم كثافة ظله . وفي وزارة الزراعة علماء من الانكليز وهم يعلمون مقدار العناية التي تعنى بها بلادهم بزرع الغابات . اما ما الآن المجلة الانكليزية كونكوست عن شهر نوفمبر وقد قيل فيها ما ترجمتهُ « لقد قر القرار ان تزرع الاشجار على اسلوب واسع جدًّا لكي يردَّ الى البلاد (الانكليزية) مصدر من مصادر ثروتها و يوجد عمل للعاطلين و ينتظر ان يغرس من الآن الى الربيع المقبل اكثر من ٣٩٠ مليون شجرة جديدة في بريطانيا العظمى . هذا هو الترتيب الذي رتبتهُ لجنة الغابات التي اقيمت لتعمل خمس سنوات متوالية في اعادة الغابات الى انكلترا واسكتلندا و ويلس بعد ان قطع الكثير منها في زمن الحرب »

فاذا لم يكن في وزارة الزراعة المصرية فرع خاص يزرع الغابات فاقل ما ينتظر منها ان تنشئ فرعاً مثل هذا يكثر من زرع الغابات . والبلاد مستعدة لذلك وقد كانت فيها غابات واسعة وكانت تصنع سفنها التجارية والحربية من خشب غاباتها

فقد نشرنا في متحف اغسطس سنة ١٨٩٣ مقالة وجيزة عن الغابات وسميناها هنالك حراجاً كما سماها ابن عماتي في كلامهِ على غابات مصر فرأينا ان نعيد نشرها هنا

كان الاقدمون يحسبون حماية الحراج فرضاً دينيًّا و يكرمون اشجارها اكراماً يقرب من العبادة ولعلهم فعلوا ذلك منقادين اليهِ بما في الحراج من المنافع فانهم يبنون بيوتهم من خشبها و يتدفأون و يطبخون طعامهم على حطبها و يتغذون بما فيها من الاثمار والفواكه البرية و يسوّمون مواشيهم فيها لترعى من اوراقها ومن الكلاء النابت فيها . وهذه الفوائد كلها يتمتع بها ابناء هذا العصر من الحراج و يعلمون ايضاً ان الحراج هي التي تتيهم من السيول الجارفة وهي التي تحفظ جانباً كبيراً من ماء المطر في الارض حتى ينبع منها انهراً و ينابيع و يبقي السهول وهي التي تمتص الرطوبة والغذاء من الهواء ومن الصخور فتصير فيها ورقاً يتناثر و يندثر و يصير تربةً وغذاء لما يزرع في الارض من المزروعات . وقد ادرك الاوربيون فوائد الحراج هذه واعتنوا بها اعتناء شديداً . فنجد كل جبالهم

وآكامهم مكسوّة بها واشجارها باسقة تناطح السحاب لانهُ اذا قرب الشجر بعضهُ من بعض طال من نفسهِ طلباً لنور الشمس . واكثر الاشجار في حراج ايطاليا وسويسرا التي شاهدناها من نوع الارز والزان وهي في جبال متحدرة تحدراً يكاد يكون عمودياً ولكن الارض التي بين هذه الاشجار مغطاة بتراب اسود من اندثار اوراقها ولولاها لما تكوّن هذا التراب او جرفتهُ الامطار في سنة واحدة وابقت الجبال صخوراً جرداء . ثم ان جذور الاشجار قد شققت صخور الجبال وفتتتها تفتيتاً و بواسطتها يدخل ماء المطر بين هذه الشقوق ثم يجمد بالبرد ويساعد الجذور على تفتيتها

اما كثافة هذه الحراج واتساع نطاقها فما يفوق الوصف . والجانب الاكبر منهـا يخص الحكومة او المجالس البلدية وهي تعتني بها اعتناءً شديداً

ولكثرة الحراج ترى الوقود رخيصاً جداً في تلك البلاد والصنائع ميسورة اذ لا بدَّ لها من الوقود الكثير . فيباع قنطار من الحطب الصلب في مدينة جنيفا بفرنك واحد وهو يباع في مصر بعشرة فرنكات او اكثر . وطالما قلنا ان غلاء الوقود في القطر المصري من اكبر الموانع لعمل الزجاج والخزف فيهِ . فلما ارادت الحكومة ان تعيد معمل الخزف الذي في مدرسة الصنائع واستحضرت رجلاً ماهراً في هذا الفن ليرى اتربة الخزف التي في القطر المصري وما يمكن ان يصنع منها قال نفس ما قلناهُ وهو ان غلاء الوقود من اكبر الموانع لنجاح هذه الصناعة

الاَّ ان من يطالع تاريخ القطر المصري منذ سبع مئة او ثماني مئة سنة يجد ان الحراج كانت كثيرة فيهِ وكانت اخشابها تقطع للوقود ولبناء السفن فعلام لا تزرع الآن جميع المستبعدات حراجاً و يعتنى بها اعتناءً خاصًّا وكذا جوانب السكك الزراعية فتكثر الحراج و يكثر الوقود بكثرتها

اما بلاد الشام ولاسيما جبل لبنان فقد كانت مغطاة بالحراج حتى ان اهالي بابل واشور كانوا يقطعون اشجار البناء من غاب لبنان وكان الارز الكريم منتشراً فيهِ وهو ليس كارز سويسرا هش الخشب خفيفهُ بل خشبهُ صلب قطراني طيب الرائحة يصلح للبناء والتجارة والوقود ولا يسوّس ولا يبلى وما من شيء يحول دون انتشاره في كل جبل لبنان الآن الاَّ اهمال السكان واقتناؤهم لحيوان يأكل كل خضراء و يابسة ولو كانت في اعلى شواهق الجبال وهو المعزى الكثير المضرر القليل النفع . فعسى ان تهتم حكومة الجبل

وعجالة البلدية باعادة زرع الحراج واستئصال هذا الحيوان حفظاً لها اوانزم اصحابه بحفظه في بيوتهم ومراعيهم الخاصة

واجبنا عن سؤال في الصفحة ٧٧٧ من المجلد التاسع عشر ما نصهُ

مصر . محمد افندي عمر . هل في القطر المصري حراج وكم هي مساحتها

ج ـ ليس فيه الآن حراج على الاطلاق لكن الحراج كانت كثيرة فيه . نقل المرحوم علي باشا مبارك في كتابه نخبة الفكر في تدبير مصر عن ابن مماتي انهُ قال « الحراج في الوجه القبلي من الديار المصرية بانبهسا في سفط رشين ومنيال واسطال وبالاشمونين وبالاسيوطية وبالاخميمية وبالقوصية ولم تزل الاوامر السلطانية خارجة بحراستها وحمايتها والمنع عنها وان تُوفَّر على عمائر الاساطيل المظفرة ولا يقطع منها الاَّ ما تدعو اليهِ الحاجة وتوجبهُ الضرورة . . . واما حراج البهنسة فانهُ كان ورد عليَّ كتاب كريم من السلطان بان اندب اليها من يكشف عما استضافهُ المقطعون من ارضها فوجدت المأخوذ منها ثلاثة عشر الف فدان ولا يعجب من تصديهم على مثل هذه الجملة بل يعجب من حراج يتجيف من جملة ارضها ثلاثة عشر الف فدان ولا يؤثر ذلك فيها »

ومن كتاب لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية ان الحراج كانت كثيرة بالديار المصرية وحكمها حكم المعادن وهي لبيت مال المسلمين ليس لاحد فيها اختصاص وكان لها ديوان خاص . قال مؤلف هذا الكتاب وهو عثمان بن ابراهيم النابلسي انهُ سأل المسعودي والي قليوب هل اهتم احد بانشاء ما غرق من بساتينها فقال ما شرعوا فقال لهُ اياك ان تمكن احداً من قطع شيء من اشجارها . فقال المسعودي والله لقد قطعوا منها منذ ايام اربعة آلاف عود (عنب او جسر) فقال لو حُفظت الحراج لقطع منها اربعون الف عود او خمسون تكون في حاصل الصناعة يصرف منها في المهمات وتوفر قليوب الخ . ويستدلُّ من ذلك كلهِ ان الحراج كانت كثيرة في هذا القطر وان حكومتهُ كانت تحميها كما تحمي حكومات اوربا الحراج التي فيها